تحوّلات العمل الدبلوماسي في عصر الذكاء الاصطناعي والفضاء الرقمي:
(الدبلوماسية الرقمية كأداة للمقاومة الناعمة الفلسطينية)

Transformations in Diplomatic Practice in the Age of Artificial Intelligence and the: Digital Space: (Digital Diplomacy as a Tool of Palestinian Soft Resistance)

د. بدر ابو يوسف زماعرة

أستاذ مساعد في القانون العام، الجامعة العربية الأمريكية، (فلسطين)

Bader.Zamareh@sharek.ps

أ. زينة أمجد هودلي

بكالوريوس قانون – باحثة قانونية، (فلسطين)

zena.hodalii@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.70411/MJLS.4.2.2026390

تاريخ الاستلام: 07-04-2026 تاريخ المراجعة: 22-04-2026 تاريخ القبول: 28-04-2026

الملخص

أدّت الثورة الرقمية المتسارعة، ولاسيما تطور الكبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقنيات الذكاء الاصطناعي، إلى إحداث تحوّلات جوهرية في بنية العمل الدبلوماسي من خلال أدواته وفاعليته وآليات تأثيره، فلم تعد الدبلوماسية مقتصرة على القنوات الرسمية التقليدية أو التفاعل بين الدول عبر بعثاتها الدبلوماسية؛ بل أضحت تُمارس في فضاء رقمي مفتوح تتداخل فيه أدوار الدول والفاعلين غير الرسميين؛ وبالتالي أسهم في إعادة تشكيل أنماط إنتاج الخطاب السياسي والتأثير في الرأي العام العالمي.

يهدف هذا البحث إلى تحليل هذه التحوّلات من منظور قانوني ودبلوماسي متكامل، مع التركيز على الدبلوماسية الرقمية بوصفها أداة إستراتيجية للمقاومة الناعمة الفلسطينية في ظل واقع يتسم بغياب السيادة واستمرار الاحتلال واختلال ميزان القوة التقليدية، ويعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال دراسة الإطار المفاهيمي للدبلوماسية الرقمية والذكاء الاصطناعي، وتحليل ممارساتها في الحالة الفلسطينية عبر نقل الرواية الفلسطينية وتوثيق الانتهاكات الصارخة وبناء خطاب حقوقي إنساني، والتأثير في الرأي العام الدولي، وصولًا إلى تقييم آثارها القانونية والسياسية.

كما جاء البحث ليتناول التحديات القانونية والسياسية والأخلاقية المرتبطة بالممارسة الدبلوماسية الرقمية بما في ذلك إشكالات السيادة الرقمية، والتحيّز الخوارزمي، وحدود المسؤولية الدولية في الفضاء الإلكتروني في ظل غياب إطار قانوني دولي واضح متكامل ينظم هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الرقمية، الذكاء الاصطناعي، المقاومة الناعمة، القضية الفلسطينية، القانون الدولي، التكنولوجيا، عصر التطور.

Abstract

The rapid digital revolution, particularly the significant development of information and communication technologies and artificial intelligence, has led to fundamental transformations in the structure of diplomatic practice, including its tools, actors, and mechanisms of influence. Diplomacy is no longer confined to traditional official channels or state-to-state interactions through diplomatic missions; rather, it is now practiced within an open digital space where the roles of states and non-state actors intersect, thereby reshaping patterns of political discourse production and influencing global public opinion.

This research aims to analyse these transformations from an integrated legal and diplomatic perspective, with a focus on digital diplomacy as a strategic tool of Palestinian soft resistance in a context characterized by the absence of sovereignty, the persistence of occupation, and an imbalance of traditional power relations. The study adopts a descriptive-analytical methodology, examining the conceptual framework of digital diplomacy and artificial intelligence, and analysing their practices in the Palestinian case through the dissemination of the Palestinian narrative, the documentation of grave violations, the construction of a human rights-based discourse, and the influence on international public opinion, ultimately assessing their legal and political implications.

The research also addresses the legal, political, and ethical challenges associated with digital diplomatic practice, including issues of digital sovereignty, algorithmic bias, and the limits of international responsibility in cyberspace, in the absence of a clear and comprehensive international legal framework governing this field.

Keywords: digital diplomacy, artificial intelligence, soft resistance, Palestine, international law.

المقدمة

شهد العمل الدبلوماسي خلال العقود الأخيرة تحوّلات بنيوية عميقة، فرضها التطور المتسارع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى جانب التقدم المتنامي في أدوات الذكاء الاصطناعي، وقد أسهمت هذه التحولات في إحداث تغيير جوهري في أنماط إنتاج المعرفة، وتشكيل الرأي العام وإدارة الخطاب السياسي على المستويين الوطني والدولي، وانعكس ذلك بصورة مباشرة على طبيعة الممارسة الدبلوماسية وأدواتها التقليدية فلم تعد حكرًا على القنوات الرسمية التقليدية، ولا مقصورة على التمثيل الحكومي أو اللقاءات الثنائية أو متعددة الأطراف؛ بل انتقلت تدريجيًا إلى فضاءات رقمية مفتوحة أعادت تعريف مفاهيم التأثير والتمثيل ونقل الرواية، وحدود السيادة في العلاقات الدولية، وقد أضحى الفضاء الرقمي ساحة مركزية للتفاعل الدبلوماسي ومجالًا جديدًا لتشكيل المقاومة الناعمة، حيث غدت المنصات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي أدوات فاعلة في صياغة المواقف وبناء التحالفات والتأثير في الإدراك الجمعي للرأي العام العالمي، وقد أسهم هذا التحول في إضعاف الاحتكار الرسمي للمعلومة، وفتح المجال أمام فاعلين غير دوليين من منظمات المجتمع المدني وحركات اجتماعية ونشطاء وأفراد للانخراط في العمل الدبلوماسي بوسائل غير تقليدية، تتجاوز القيود الجغرافية والسياسية.

وفي هذا السياق برز مفهوم الدبلوماسية الرقمية بوصفه أحد أهم تجليات التحول في العمل الدبلوماسي المعاصر، حيث لم تعد مجرد أداة تقنية مساندة للسياسة الخارجية؛ بل تحولت إلى نمط عمل قائم بذاته، يعيد تشكيل العلاقة بين الدولة والجمهور، وبين الخطاب الرسمي والسرديات البديلة، وتقوم الدبلوماسية الرقمية على توظيف التكنولوجيا الحديثة في التواصل السياسي وإدارة الأزمات، وبناء الصورة الذهنية، والتأثير في مسارات اتخاذ القرار الدولي، بما يعكس انتقال الدبلوماسية من فضاء النخب المغلقة إلى فضاء عام مفتوح ومتعدد الأصوات.

وفي السياق الفلسطيني، تتخذ الدبلوماسية الرقمية طابعًا خاصًا يتجاوز الاستخدام الوظيفي التقليدي للتواصل السياسي، لتتحول إلى أداة للمقاومة الناعمة في ظل واقع استثنائي، ومحدودية القدرة على التأثير عبر القنوات الدبلوماسية الرسمية، وفي ظل هذا الواقع تحولت المنصات الرقمية إلى فضاء بديل لإنتاج الخطاب السياسي ونقل الرواية الفلسطينية، ومساءلة الخطاب السائد، ومواجهة محاولات التهميش والتشويه، والتفاعل مع الرأي العام الدولي، من خلال توظيف خطاب حقوقي إنساني موجّه إلى الرأي العام العالمي.

وقد أسهم هذا التحول في بروز فاعلين فلسطينيين غير رسميين من نشطاء رقميين، ومؤسسات مجتمع مدني، وإعلاميين وأكاديميين كأطراف فاعلة في الحقل الدبلوماسي الرقمي، هؤلاء يؤدون أدوارًا تتقاطع مع مفاهيم الدبلوماسية الشعبية والدبلوماسية العامة، ويسهمون في إعادة تشكيل أدوات التأثير في السياق الدولي غير أن هذا الانخراط الواسع في الفضاء الرقمي يثير إشكالات قانونية ودبلوماسية معقّدة، تتعلق بمسألة المشروعية وحدود المسؤولية، والعلاقة بين الفاعلين غير الدوليين والقانون الدولي، فضلًا عن التحديات المرتبطة بالسيادة الرقمية، وحرية التعبير، وتنظيم الفضاء الإلكتروني.

إشكالية البحث

تنطلق الدراسة من الإشكالية الرئيسة الآتية:

كيف أعاد الذكاء الاصطناعي والفضاء الرقمي تشكيل العمل الدبلوماسي؟ وما مدى فاعلية الدبلوماسية الرقمية كأداة للمقاومة الناعمة الفلسطينية في ضوء قواعد القانون الدولي؟

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يقدم مقاربة بين الدبلوماسية الرقمية في السياق الفلسطيني بوصفها ظاهرة مركّبة، تجمع بين البعد التقني والسياسي والقانوني، من خلال تحليلها كأداة حديثة للمقاومة الناعمة، وكوسيلة لإعادة التوازن في معركة السردية الدولية، ودراسة مدى انسجام هذا النمط من العمل الدبلوماسي مع قواعد القانون الدولي، ومبادئ الشرعية الدولية، وحدود استخدام الفضاء الرقمي في ظل واقع الاحتلال، بما يحقق توازنًا بين مقتضيات الحداثة التقنية ومتطلبات المشروعية القانونية والدبلوماسية.

وبذلك لا يتناول البحث الدبلوماسية الرقمية بوصفها مجرد تطور تقني في أدوات الاتصال؛ بل بوصفها تحولًا بنيويًا في مفهوم الدبلوماسية ذاته، وفضاءً جديدًا لإعادة إنتاج القوة، وإعادة تعريف الفاعلين، وصياغة أشكال بديلة للتأثير السياسي والقانوني في النظام الدولي المعاصر.

أهداف البحث

1. تحليل التحوّلات البنيوية التي أحدثها الذكاء الاصطناعي والفضاء الرقمي في طبيعة العمل الدبلوماسي.
2. تأصيل الإطار المفاهيمي والقانوني للدبلوماسية الرقمية في ضوء قواعد القانون الدولي.
3. تقييم دور الدبلوماسية الرقمية كأداة للمقاومة الناعمة في الحالة الفلسطينية.
4. تحليل فاعلية توظيف الفضاء الرقمي في التأثير وصناعة الرأي العام الدولي اتجاه القضية الفلسطينية.

منهجية البحث

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل الأدبيات القانونية والسياسية ذات الصلة، ودراسة الممارسات الرقمية المعاصرة في السياق الفلسطيني، مع الاستناد إلى قواعد القانون الدولي العام والدبلوماسية العامة.

خطة البحث

قسمت هذه الدراسة الى مبحثين

المبحث الأول: تحوّلات العمل الدبلوماسي في عصر الذكاء الاصطناعي والفضاء الرقمي.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للعمل الدبلوماسي الرقمي.

المطلب الثاني: التحوّلات القانونية والسياسية للعمل الدبلوماسي.

المبحث الثاني: الدبلوماسية الرقمية كأداة للمقاومة الناعمة الفلسطينية.

المطلب الأول: الأساس النظري والقانوني للمقاومة الناعمة.

المطلب الثاني: تطبيقات الدبلوماسية الرقمية في الحالة الفلسطينية.

المبحث الأول

تحوّلات العمل الدبلوماسي في عصر الذكاء الاصطناعي والفضاء الرقمي

أحدث التطور المتسارع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى جانب التقدّم النوعي في تطبيقات الذكاء الاصطناعي، تحوّلًا جوهريًا في طبيعة العمل الدبلوماسي، سواء أكان من حيث أدواته أم فاعليته أو أنماط تأثيره، فلم تعد الدبلوماسية حبيسة القنوات الرسمية التقليدية، ولا مقتصرة على التفاعل بين الدول عبر بعثاتها الدبلوماسية؛ بل انتقلت إلى فضاء رقمي مفتوح، تتداخل فيه الأبعاد السياسية والإعلامية والتقنية والقانونية، وتتشابك فيه أدوار الدول مع أدوار فاعلين غير دوليين.[1]

وفي هذا السياق، بات الفضاء الرقمي مجالًا رئيسًا لممارسة التأثير الدبلوماسي، وصياغة الخطاب السياسي، وإدارة الصورة الذهنية للدول والقضايا، بما أعاد تعريف مفهوم القوة في العلاقات الدولية، ووسّع من نطاق القوة الناعمة ليشمل أدوات رقمية ذات تأثير عابر للحدود، كما أسهم الذكاء الاصطناعي في إضفاء طابع أكثر تعقيدًا وفاعلية على هذا التحول، من خلال تمكين الفاعلين من تحليل البيانات الضخمة، ورصد اتجاهات الرأي العام، وصياغة رسائل دبلوماسية أكثر دقة واستهدافًا.

المطلب الأول

الإطار المفاهيمي للعمل الدبلوماسي الرقمي

الفرع الأول

مفهوم الدبلوماسية الرقمية

تُعرَّف الدبلوماسية الرقمية بأنها توظيف الوسائل الرقمية، ولاسيما منصات التواصل الاجتماعي، والمواقع الإلكترونية، والبيانات الضخمة، في تحقيق أهداف السياسة الخارجية، وبناء الصورة الذهنية، والتأثير في الرأي العام الدولي،[2] وعرفت الوزارة الخارجية الأميركية الدبلوماسية الرقمية بعبارة مختصرة " فن الحكم للقرن الحادي والعشرين" أما وزارة الخارجية الكندية فعرفتها بكونها " السياسة المفتوحة"[3] ويُنظر إلى هذا النمط من الدبلوماسية بوصفه امتدادًا للدبلوماسية العامة، إلا أنه يتميّز عنها بعدد من الخصائص

---

1. Ilan, Manor, The Digitalization of Public Diplomacy (Cham: Palgrave Macmillan, 2019) 15–22.
2. Ilan, Manor, The Digitalization of public diplomacy. (Chan: Palgrave Macmillan, (2019) 15-22.
3. عيسى، نهلة عساف. الدبلوماسية الرقمية في خدمة سياسات الهيمنة: تغريدات الرئيس الأميركي دونالد ترامب نموذجاً، مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية، مج38، ع1، ص 185–223.

الجوهرية، أبرزها الطابع التفاعلي والآني، وسرعة انتشار الخطاب، وتراجع مركزية الدولة في التحكم بالمعلومة.

وتقوم الدبلوماسية الرقمية على تجاوز النموذج الاتصالي أحادي الاتجاه، الذي كان يميّز الدبلوماسية التقليدية، حيث كان يتجسد هذا النوع من الدبلوماسية في الزيارات التقليدية بين قادة الدول والحكومات مع نظرائهم من الدول الأخرى؛ لهدف تعزيز العلاقات الشخصية، وتسويق صورة ذهنية معينة عن البلد الذي يمثلونه، إلا أن التطور الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات والعمل على توظيفه بصورة فاعلة في السنوات العشر الأخيرة أسهم في ظهور الدبلوماسية الرقمية، وسمح بالتواصل المباشر مع الجمهور، وإعادة تشكيل الرسائل وفقًا للتغذية الراجعة الفورية، كما أتاح إمكانات واسعة لإشراك فاعلين غير رسميين، مثل منظمات المجتمع المدني والنشطاء والمؤثرين الرقميين، في عملية نقل الرواية وبناء السرديات السياسية، بما يعكس تحوّلًا بنيويًا في مفهوم التمثيل الدبلوماسية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، وممارسات الدبلوماسية العامة للبلدان مستهدفه التأثير على الحلفاء والخصوم.

وتعد الدبلوماسية الرقمية البريطانية من أهم التجارب الملهمة على الصعيد العالمي، حيث تعد أول من أنشأ المكاتب الدبلوماسية الرقمية التي يتمحور العمل فيها على الاعتماد على مواقع التواصل الاجتماعي، كما يشير تقرير الدبلوماسية الرقمية للعام 2016 إلى تَصدُّر المملكة المتحدة لدول العالم التي حصلت على المركز الأول عالميًا في أداء الدبلوماسية الرقمية، حيث تقدمت على فرنسا التي احتلت المرتبة الثانية والولايات المتحدة التي احتلت المرتبة الثالثة،[4] ومن الجدير بالملاحظة أنه خلال السنوات العشرة السابقة أصبحت الولايات المتحدة الأميركية تحتل المركز الأول حسب مؤشر Digital Diplomacy index 2026 بفضل إستراتيجياتها المتقدمة في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وتحليل البينات، والذكاء الاصطناعي لتعزيز حضورها الدبلوماسي على الصعيد الدولي، وتتميز الدبلوماسية الرقمية الأميركية عن غيرها بالقدرة على توجيه الرسائل الرسمية بسرعة وكفاءة، والتفاعل المباشر مع الجمهور العالمي، ولا مناص من القول إنّ الدبلوماسية الرقمية لا تقتصر على الدول ذات السيادة الكاملة فقط؛ بل تتيح فرصًا متزايدة للكيانات غير المعترف بها دوليًا، أو الواقعة تحت الاحتلال، لتجاوز القيود التقليدية المفروضة على العمل الدبلوماسي الرسمي، والوصول المباشر إلى الرأي العام العالمي، وهو ما يمنح هذا النمط من

[4] طلال راشد سالم جمعان الحارثي، محمد سديد، ومحمد سالم الشرقاوي." الدبلوماسية من التقليدية إلى الرقمية المجلة العربية للنشر العلمي ع 15 (2020): ص391 -410.

الدبلوماسية أهمية خاصة في السياقات غير المتكافئة، حيث يُعاد تعريف أدوات التأثير خارج الأطر الدبلوماسية الكلاسيكية.

الفرع الثاني

الذكاء الاصطناعي وأثره في الخطاب الدبلوماسي

عُرفت الدبلوماسية الرقمية التقليدية بأنها فن وعلم في إدارة المفاوضات بين الدول عبر ممثلين رسميين، وهي ترتكز على مبادئ السيادة والتمثيل الرسمي عبر السفراء، ومن أبرز سماتها السرية في التفاوض والطابع الرسمي الهرمي ومحدودية الفاعلين؛ إلا أن هذا النموذج أظهر قصورًا مع ظواهر العولمة، مثل الأوبئة والإرهاب؛[5] ما جعل هناك حاجة لتوسيع نطاق الدبلوماسية؛ حيث أسهم تطور تكنولوجيا المعلومات في نهاية القرن العشرين في إحداث نقلة نوعية في الخطاب الدبلوماسي الرقمي، من خلال تمكين الفاعلين الدوليين وغير الدوليين من تحليل كميات هائلة من البيانات الرقمية، ورصد اتجاهات الرأي العام، والتنبؤ بسلوك الجمهور، وصياغة رسائل دبلوماسية موجهة بدقة عالية، وقد أصبحت تقنيات مثل التعلم الآلي وتحليل المشاعر، ومعالجة اللغة الطبيعية أدوات مركزية في إدارة الخطاب السياسي والدبلوماسي في الفضاء الرقمي،[6] وعرف جون مكارثي الذكاء الاصطناعي على أنه: "علم هندسة الآلات الذكية وبشكل خاص برامج الكمبيوتر" إذ إنه يعمل على إنشاء أجهزة وبرامج حاسوبية باستطاعتها التفكير بالطريقة نفسها التي يعمل بها الدماغ البشري وتحاكي تصرفات البشر.[7]

وتتجلى أهمية الذكاء الاصطناعي في العمل الدبلوماسي في قدرته على إدارة الأزمات الرقمية، والتفاعل السريع مع الأحداث المتغيرة، وتصحيح الروايات المضادة، بما يعزز من سرعة الاستجابة وفاعلية التأثير، كما يتيح هذا التطور إمكان تخصيص الخطاب الدبلوماسي بما يتناسب مع الخصوصيات الثقافية واللغوية للجماهير المختلفة، وهذا يعزز من انتشار الرسائل السياسية وقبولها.

غير أن هذا التطور التكنولوجي لم يواكب تطورًا موازيًا في الإطار القانوني الدولي؛ ما خلق فراغًا تشريعيًا واسعًا وتساؤلات قانونية وأخلاقية عميقة تتعلق بمسألة الشفافية، والمساءلة وحدود استخدام

---

[5]. محمد إبراهيم محمد أحمد، وأبو دينار، أحمد محمود ضو. الذكاء الاصطناعي والدبلوماسية: تحول جذري في العلاقات الدولية، مجلة الحق للعلوم الشرعية والقانونية مج12، ع2، 608-621.

[6]. Bjola, c.& Holmes, M. Digital diplomacy: Theory and practice. Routledge, 2015.

[7]. جمال علي خليل الدهشان، دور الذكاء الاصطناعي في مواجهة جائحة كورونا في مواجهة التعايش معها، المجلة التربوية جامعة سوهاج، مصر، الجزء76، (2020).

الخوارزميات في توجيه الخطاب العام، فاعتماد الذكاء الاصطناعي في صياغة الرسائل الدبلوماسية قد يؤدي إلى تلاشي الحدود بين الإقناع المشروع، والتلاعب بالرأي العام، فضلًا عن مخاطر إنتاج خطاب مضلل أو منحاز بفعل تحيّز الخوارزميات أو سوء استخدام البيانات.[8]

كما يطرح استخدام الذكاء الاصطناعي في الدبلوماسية الرقمية إشكالات تتعلق بالمسؤولية القانونية عن المحتوى الرقمي، خاصة في ظل غياب أطر دولية ملزمة تنظم هذا المجال بصورة واضحة، وهو ما يستدعي إعادة التفكير في قواعد المشروعية الدولية الحاكمة للعمل الدبلوماسي، بما يضمن التوازن بين الاستفادة من الإمكانات التقنية الحديثة، وحماية القيم الأساسية المرتبطة بالشفافية، وحرية التعبير، وعدم التضليل.

خلاصة المطلب الأول

يُظهر الإطار المفاهيمي للدبلوماسية الرقمية أن التحولات الراهنة في العمل الدبلوماسي لا تقتصر على تحديث الأدوات؛ بل تمس جوهر الممارسة الدبلوماسية ذاتها، من حيث الفاعلين ووسائل التأثير وحدود المسؤولية، كما يكشف الدور المتنامي للذكاء الاصطناعي عن إمكانات غير مسبوقة لتعزيز التأثير الدبلوماسي، يقابلها تحديات قانونية وأخلاقية تستوجب تنظيمًا دقيقًا، خاصة في السياقات السياسية الحساسة وغير المتكافئة.

المطلب الثاني

التحوّلات القانونية والسياسية للعمل الدبلوماسي

لم تقتصر التحوّلات التي أحدثتها الدبلوماسية الرقمية والذكاء الاصطناعي على مستوى الأدوات والوسائط؛ بل امتدت لتطول البنية القانونية والسياسية التي تحكم العمل الدبلوماسي في النظام الدولي المعاصر، فقد أفرز الفضاء الرقمي واقعًا جديدًا يتميز بتجاوز الحدود الجغرافية، وتراجع قدرة الدولة على التحكم الكامل في تدفق المعلومات والخطاب السياسي، الأمر الذي كشف عن قصور للإطار القانوني التقليدي المنظم للعلاقات الدبلوماسية، والذي ظل قائمًا أساسًا على مركزية الدولة كفاعل وحيد في هذا المجال.

8. Bjola, C. & Holmes, M. Digital diplomacy: Theory and practice. Routledge, 2015.

وفي ظل غياب نصوص قانونية دولية صريحة تؤطر مفهوم الدبلوماسية الرقمية، وعدم تبلور أعراف دولية مستقرة تنظم ممارستها، فضلًا عن غياب العادات والتقاليد التي يمكن أن تؤسس لعلاقات دولية متوازنة، خاصة أمام بروز فاعلين من غير الدول يمارسون أنشطة دبلوماسية مؤثرة عبر الفضاء الرقمي، ما أسهم في إعادة تشكيل طبيعة التفاعلات الدبلوماسية، وهذا يجعل منهم عنصرًا مؤثرًا في العلاقات الدبلوماسية ما يؤكد أن الدولة في الوقت الراهن لم تعد الفاعل الوحيد في العلاقات الدبلوماسية؛ فقد أفرز الفضاء الرقمي واقعًا جديدًا تتداخل فيه الحدود، وتتراجع فيه القدرة التقليدية للدولة على التحكم الكامل، ولكنه في الوقت ذاته خلق إشكالات قانونية وسياسية عميقة تتعلق بمشروعية هذه الممارسات، وحدود المسؤولية نتيجة تدفّق المعلومات والخطاب السياسي، وقد استدعى هذا الواقع إعادة النظر في مفاهيم قانونية راسخة، مثل: السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمسؤولية الدولية، إذ لم تعد هذه المفاهيم قادرة، بصيغتها التقليدية، على استيعاب طبيعة التفاعلات الدبلوماسية في البيئة الرقمية، الأمر الذي يبرز الحاجة إلى تطوير قواعد قانونية جديدة تواكب التحوّلات الجارية في العمل الدبلوماسي.

وعلى الرغم من الأهمية الدبلوماسية التي باتت تحتل موقعًا في عصرنا هذا في إدارة العلاقات الدولية، فإنها ما تزال تفتقر إلى إطار قانوني دولي مستقل ومتكامل ينظم ممارستها بصورة صريحة، وبناءً عليه تخضع الدبلوماسية الرقمية حاليًا لمجموعة من القواعد القانونية الدولية القائمة وفي مقدمتها اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية للعام (1961)، وذلك من خلال تفسير موسع لمبادئها المتعلقة بحصانة البعثات الدبلوماسية وسرية الاتصالات، بما يشمل المراسلات والاتصالات ذات طابع إلكتروني[9] كما أنها تخضع لأحكام القانون الدولي للاتصالات، ولاسيما القواعد المنظمة لاستخدام الفضاء الإلكتروني العابر للحدود[10]، كما تندرج الدبلوماسية ضمن نطاق القانون الدولي لحقوق الإنسان، خاصة فيما يتعلق بحرية التعبير وحماية الخصوصية وضرورة عدم إساءة استخدام الوسط الرقمي؛ ما قد يؤدي إلى انتهاك الحقوق والحريات الأساسية للأفراد،[11] وكما تنطبق عليها قواعد المسؤولية الدولية عن الأفعال غير المشروعة في حال استخدام الفضاء الرقمي كوسيلة للإضرار بدول أخرى أو المساس بمصالحها السيادية؛[12]وبناءً عليه

9. United Nations General Assembly. (1960). Declaration on the granting of independence to colonial countries and peoples (1960).
10. International Telecommunication Union. Global cybersecurity agenda. ITU, (2020).
11. United Nations Human Rights Council. Report of the Special Rapporteur on the promotion and protection of the right to freedom of opinion and expression (A/HRC/38/35), (2018).
12. International Law Commission. Draft articles on responsibility of states for internationally wrongful acts. United Nations, (2001).

يمكن القول إنّ الإطار القانوني للدبلوماسية الرقمية ما زال غير مكتمل ويعتمد بدرجة كبيرة على الاجتهاد الفقهي والتفسير القضائي، الأمر الذي يستدعي تطوير قواعد قانونية دولية أكثر وضوحًا وخصوصية لمواكبة التحولات الرقمية المتسارعة في العمل الدبلوماسي.[13]

الفرع الأول

إعادة تعريف السيادة في الفضاء الرقمي

أدّى الانتشار الواسع للدبلوماسية الرقمية إلى إعادة تشكيل المفهوم التقليدي للسيادة، الذي ارتبط تاريخيًا بالسيطرة الحصرية للدولة على إقليمها، وممارستها لسلطتها العليا في إدارة شؤونها الداخلية دون تدخل خارجي، ففي هذا السياق برز مفهوم السيادة الرقمية بوصفه امتدادًا حديثًا للسيادة التقليدية، إذ يقصد به قدرة الدولة على ممارسة سلطتها التنظيمية والقانونية في الفضاء الرقمي، وتشير بشكل دقيق إلى صلاحيات الدولة في الحفاظ على الاستقلالية والسيادة التكنولوجية بطريقة مستقلة ودون هيمنة أجنبية وحماية للبيانات من أية سيطرة أو رقابة تواجه الدول في سبيل تحقيق سيادتها الرقمية جملة من التحديات الإستراتيجية والمتمثلة في حماية البيانات من الوصول غير المشروع لها، وعدم السماح بإساءة استخدامها كما تتطلب تكامل المحتوى؛ أي سلامتها من العبث أو التعديل أو الإفساد [14]بيد أن ممارسة السيادة الرقمية لا تظل رهينة فقط للإرادة الوطنية للدولة؛ بل تتأثر بدرجة كبيرة بطبيعة البنية التكنولوجية العالمية التي تعتمد عليها، وبالبيئة القانونية التي تخضع لها الشركات الرقمية الكبرى، والتي غالبًا ما تكون عابرة للحدود وخاضعة لتشريعات دولها الأم.

في سياق الفضاء الرقمي المتسارع باتت الدول عرضة لتأثيرات عابرة للحدود تُمارس عبر المنصات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي، دون الحاجة إلى وجود مادي أو عسكري داخل الإقليم المستهدف، وهنا تتجلى إشكالية الهيمنة الرقمية، ولاسيما الهيمنة الأميركية؛ حيث تتيح بعض التشريعات الوطنية للولايات المتحدة إمكان النفاذ إلى البيانات والمعلومات المخزنة لدى الشركات التكنولوجية حتى وإن كانت هذه البيانات والمعلومات مخزنة لدى دول أخرى، وهو ما يعد مساسًا بالسيادة الرقمية وتدخلًا في شؤون الدولة وهذا ما يجعل من الدول حريصة على حماية هذه البيانات والمعلومات ووضع إستراتيجيات أمنية.

---

[13] Bjola, C. & Holmes, M. Digital diplomacy: Theory and practice. Routledge, 2015.

[14] د. سامية كرليفة ، وظائف الدبلوماسية الرقمية في ظل أحكام القانون الدولي والتحديات الراهنة، مجلة دراسات البصرة، 2022.

ويُسهم هذا الواقع في إضعاف التصوّر الكلاسيكي للسيادة، إذ أصبحت الحدود الجغرافية أقل قدرة على عزل المجتمعات عن التأثير الخارجي، وبات الرأي العام الوطني يتأثر بخطابات ومضامين تصدر من خارج الإقليم، سواء أكان من دول أخرى أم من فاعلين غير دوليين، ويثير ذلك تساؤلات قانونية دقيقة حول مدى انطباق مبدأ عدم التدخل، كما هو مستقر في القانون الدولي، على الممارسات الدبلوماسية الرقمية التي تستهدف التأثير في الرأي العام أو توجيه الخطاب السياسي الداخلي.[15]

وفي هذا الإطار، يرى جانب من الفقه الدولي أن الدبلوماسية الرقمية تمثل شكلًا جديدًا من القوة الناعمة، التي لا ترقى بالضرورة إلى مستوى التدخل المحظور قانونًا، طالما لم تتضمن إكراهًا مباشرًا أو تهديدًا باستخدام القوة، غير أن هذا الطرح يظل محل جدل، خاصة عندما تتحول الممارسة الرقمية إلى حملات منظمة للتضليل، أو التأثير الممنهج في العمليات السياسية الداخلية، بما يمس بحرية الإرادة السياسية للشعوب.

كما تزداد إشكالية السيادة الرقمية تعقيدًا في حالات الدول أو الكيانات الواقعة تحت الاحتلال أو النزاع، حيث تُستخدم الدبلوماسية الرقمية كوسيلة لتعويض القيود المفروضة على السيادة التقليدية، ونقل الصراع إلى فضاء رمزي رقمي تتراجع فيه الفوارق الصلبة في ميزان القوة، وهو ما يجعل الفضاء الرقمي مجالًا جديدًا للتنازع القانوني حول حدود السيادة ومضمونها في العصر الرقمي.

الفرع الثاني

المسؤولية الدولية في الممارسة الدبلوماسية الرقمية

يثير استخدام الأدوات الرقمية في العمل الدبلوماسي مسألة المسؤولية الدولية عن المحتوى الرقمي الرسمي، ولاسيما في حالات نشر معلومات مضللة، أو خطاب تحريضي، أو تدخل غير مشروع في الشؤون الداخلية لدول أخرى، ففي ظل غياب تنظيم دولي ملزم وشامل للدبلوماسية الرقمية، تبقى قواعد إسناد المسؤولية القانونية غير واضحة المعالم، سواء أكانت من حيث تحديد الفاعل المسؤول، أم من حيث طبيعة الفعل غير المشروع.

وتتعقّد مسألة المسؤولية الدولية في السياق الرقمي بفعل الطبيعة اللامركزية للفضاء الإلكتروني، وتداخل أدوار الفاعلين الرسميين وغير الرسميين، واستخدام حسابات أو منصات يصعب تحديد تبعيتها القانونية بدقة، كما أن توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في إنتاج المحتوى الدبلوماسي يزيد من صعوبة

15. Nye, J. S. Soft power: The means to success in world politics (2004).

إسناد المسؤولية، خاصة في حال اعتماد الخوارزميات في صياغة الرسائل أو نشرها تلقائيًا دون تدخل بشري مباشر.

وفي هذا السياق، يبرز نقاش فقهي متزايد حول ضرورة تطوير أطر تنظيمية دولية جديدة، تستند إلى مبادئ القانون الدولي العام، وتتكيف مع خصوصية الفضاء الرقمي، بما يضمن مساءلة الدول عن أنشطتها الدبلوماسية الرقمية، دون المساس بحرية التعبير أو الاستخدام المشروع للتكنولوجيا.[16]

ويشمل ذلك وضع معايير واضحة للتمييز بين الخطاب الدبلوماسي المشروع، والممارسات التي ترقى إلى مستوى التضليل أو التحريض أو التدخل غير المشروع.

كما تطرح المسؤولية الدولية في الدبلوماسية الرقمية إشكالية التوازن بين حرية التعبير، بوصفها حقًا أساسيًا مكفولًا دوليًا، وبين واجب الدول في احترام سيادة الدول الأخرى، وعدم استخدام الفضاء الرقمي كأداة لإلحاق ضرر سياسي أو اجتماعي متعمّد، وهو توازن دقيق يزداد تعقيدًا في ظل التوسع المتسارع في استخدام الأدوات الرقمية، وغياب إجماع دولي حول قواعد حاكمة واضحة لهذا المجال.

خلاصة المطلب الثاني

يكشف هذا المطلب أن التحوّلات القانونية والسياسية التي أفرزتها الدبلوماسية الرقمية ما تزال في طور التشكل، وأن الإطار القانوني الدولي القائم يواجه تحديات حقيقية في استيعاب هذه الممارسات الجديدة. فإعادة تعريف السيادة في الفضاء الرقمي، وتحديد حدود المسؤولية الدولية عن الخطاب الدبلوماسي الرقمي، يشكّلان محورين أساسيين لأي نقاش قانوني مستقبلي حول تنظيم هذا المجال، بما يضمن تحقيق التوازن بين مقتضيات التأثير السياسي المشروع، ومتطلبات الشرعية القانونية في النظام الدولي.

16. Pamment, J. British public diplomacy and soft power. Palgrave Macmillan (2016).

المبحث الثاني

الدبلوماسية الرقمية كأداة للمقاومة الناعمة الفلسطينية

في ظل الواقع الاستعماري الاحتلالي الذي تعيشه فلسطين، وما يرافقه من اختلال بنيوي في ميزان القوة السياسية والعسكرية والدبلوماسية، تواجه الفاعلية الدبلوماسية الفلسطينية قيودًا بنيوية تتعلق بضعف السيادة، وتقييد الحركة الدبلوماسية الرسمية وهيمنة السرديات المقابلة في المنصات الدولية التقليدية، وضمن هذا السياق غير المتكافئ برزت الدبلوماسية الرقمية بوصفها أحد المسارات البديلة التي أسهمت في إعادة تشكيل أنماط الفعل السياسي في الساحة الدولية، فلم تعد المقاومة محصورة في أشكالها الكلاسيكية؛ بل اتخذت أبعادًا جديدة تستند إلى الفضاء الرقمي بوصفه مجالًا بديلًا للتأثير ونقل الرواية، ومخاطبة الضمير العالمي خارج القيود الرسمية المفروضة على التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني.

ولم تعد الدبلوماسية الرقمية مجرد أداة تقنية للتواصل؛ بل تحولت إلى آلية إستراتيجية للمقاومة الناعمة، تقوم على استثمار الفضاء الرقمي في نقل الرواية الفلسطينية، وتدويل الانتهاكات، وبناء خطاب حقوقي يستند إلى قواعد القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وهو ما يتيح للفعل الفلسطيني مخاطبة الرأي العام العالمي مباشرة، دون المرور عبر القنوات الدبلوماسية التقليدية التي غالبًا ما تخضع لموازين القوة والنفوذ.[17]

وتكتسب الدبلوماسية الرقمية، في هذا السياق، طابعًا مزدوجًا؛ فهي من جهة أداة تواصل وتأثير سياسي حقوقي، ومن جهة أخرى شكل من أشكال المقاومة الناعمة التي تستند إلى القانون الدولي، وتسعى إلى إعادة الاعتبار للرواية الفلسطينية في مواجهة السرديات المهيمنة، مستخدمة أدوات سلمية تتوافق مع مبادئ المشروعية الدولية، ويمكن النظر إلى الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية بوصفها إستراتيجية تعويضية تسعى إلى تقليص فجوة القوة التقليدية عبر آليات التأثير الخطابي الرمزي في البيئة الرقمية بما يعكس تحولًا نوعيًا في أدوات المقاومة السياسية في السياقات الاستعمارية المعاصرة.

17. Bjola, C., & Holmes, M, Digital diplomacy: Theory and practice. Routledge (2015).

المطلب الأول

الأساس النظري والقانوني للمقاومة الناعمة

الفرع الأول

مفهوم المقاومة الناعمة في العلاقات الدولية

يُعرَّف مفهوم المقاومة الناعمة بأنه استخدام الوسائل السلمية، والثقافية، والإعلامية، والرمزية، للتأثير في الخصم أو في البيئة الدولية المحيطة به، دون اللجوء إلى القوة المسلحة، ويتقاطع هذا المفهوم بصورة وثيقة مع نظرية القوة الناعمة التي طوّرها جوزيف ناي، وعرفها سنة 1990" أن القوة الناعمة هي في جوهرها قدرة أمة معينة على التأثير في أمم أخرى وتوجيه خياراتها العامة، وذلك استنادًا إلى جاذبية نظامها الاجتماعي والثقافي، ومنظومة قيمها ومؤسساتها، بدلًا من الاعتماد على الإكراه أو التهديد" والتي تقوم على القدرة على الجذب والتأثير عبر القيم، والثقافة، والشرعية الأخلاقية، بدلًا من الإكراه أو القوة الصلبة.[18]

وفي إطار العلاقات الدولية، تُعد المقاومة الناعمة أداة مركزية للشعوب أو الكيانات التي تواجه قيودًا بنيوية تحول دون استخدام أدوات القوة التقليدية، حيث تسمح هذه المقاومة بإعادة توجيه الصراع من المجال العسكري إلى المجال الرمزي– المعرفي، ويقوم هذا النمط من المقاومة على تفكيك الخطاب السائد، وإنتاج سردية بديلة قادرة على التأثير في الرأي العام الدولي وصنّاع القرار والمؤسسات الحقوقية، بما يخلق ضغطًا سياسيًا غير مباشر على الطرف المهيمن.

وفي الحالة الفلسطينية، تكتسب المقاومة الناعمة بعدًا وجوديًا، إذ لا تُمارَس فقط بوصفها خيارًا إستراتيجيًا؛ بل بوصفها ضرورة فرضها واقع الاحتلال، وغياب التكافؤ في أدوات التأثير التقليدية، وعليه، فإن الدبلوماسية الرقمية تُعد امتدادًا عمليًا لهذا المفهوم، حيث توفّر فضاءً مفتوحًا لإنتاج المعنى، وإعادة تعريف الصراع خارج الأطر العسكرية الضيقة.

18. Nye, J. S. Soft power: The means to success in world politics. (2004).

الفرع الثاني

مشروعية المقاومة الرقمية في القانون الدولي

يُقرّ القانون الدولي بحق الشعوب الواقعة تحت الاحتلال في مقاومة الاحتلال بجميع الوسائل المشروعة، بما في ذلك الوسائل السلمية والسياسية والإعلامية، وذلك استنادًا إلى مبدأ حق تقرير المصير، الذي يُعد من القواعد الآمرة في القانون الدولي، وقد أكدت مواثيق دولية متعددة، وقرارات صادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، مشروعية نضال الشعوب الخاضعة للاستعمار أو الاحتلال في سبيل حريتها وحقوقها الأساسية، كما ورد في المادة (1) من القانون الدولي وبموجب القرار رقم (2625) لسنة 1970 بالإضافة لقرار الجمعية العامة رقم (3070) لسنة 1973 الذي أكدوا فيه على مشروعية نضال الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية أو الاحتلال بالوسائل المتوافقة مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة كافة.

وفي هذا الإطار تندرج المقاومة الرقمية ضمن الأشكال المعاصرة للنضال السلمي المشروع، حيث يشمل ذلك التوثيق الرقمي لانتهاكات حقوق الإنسان، ونقل معاناة الشعب الفلسطيني إلى الرأي العام الدولي، واستخدام المنصات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي يُعد التوثيق الرقمي للانتهاكات، ونقل الرواية الفلسطينية إلى الرأي العام الدولي، واستخدام المنصات الرقمية لفضح ممارسات الاحتلال، من أشكال النضال السلمي التي تندرج ضمن نطاق المشروعية القانونية الدولية، طالما التزمت بعدم التحريض على العنف، واحترام القواعد الأساسية لحقوق الإنسان، كما ينسجم هذا النمط من المقاومة مع الحق في حرية التعبير، والحق في الوصول إلى المعلومات، بوصفهما حقين معترفًا بهما في القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وعليه، فإن المقاومة الرقمية الفلسطينية لا تمثل خروجًا على قواعد النظام الدولي؛ بل تجسيدًا معاصرًا لوسائل نضالية سلمية مشروعة، تستثمر التحولات التكنولوجية لتجاوز القيود المفروضة على العمل السياسي والدبلوماسي الرسمي.

المطلب الثاني

تطبيقات الدبلوماسية الرقمية في الحالة الفلسطينية

الفرع الأول

نقل الرواية الفلسطينية عبر الفضاء الرقمي

أدى ظهور النشاط الإسرائيلي الدبلوماسي الذي ظهر في العام 2011 عندما أدركت عجزها عن التواصل الفعال مع الشعب العربي؛ عبر الوسائل التقليدية فاتجهت لتوظيف الدبلوماسية الرقمية العامة، وأصبح هدفها شرح وجهات النظر الإسرائيلية للجمهور العربي والغربي وتبرير أعمالها الوحشية ضد الفلسطينيين، فأنشأت إسرائيل (الهاسباراه) والتي تعني الشرح والتفسير، ووظفت العديد من الكفاءات الشبابية التي تابعت عشرات الصفحات الإسرائيلية على مواقع التواصل الاجتماعي بأكثر من لغة، منها الفارسية والكردية والعربية والإنجليزية والعبرية وغيرها من اللغات، وكانت من أهم الصفحات الإسرائيلية صفحة (إسرائيل تتحدث بالعربية)، و(إسرائيل في الخليج)، و(إسرائيل باللهجة العراقية)، وصفحة (إفيخاي أدرعي) وكذلك صفحة (المنسق) وصفحة (وقف معنا) وعملت على تفعيل (850) قناة عبر الشبكة العنكبوتية تتبع وزارة الخارجية الإسرائيلية، ووسعت من العمل الدبلوماسي الرقمي وآلياته وإستراتيجيته، ولم تتراجع عن استهداف المقاومة الفلسطينية رقميًا.

ومقابل هذا التمثيل الإسرائيلي المكثف في المجال الرقمي، أدّت الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية دورًا مهمًا في كسر الاحتكار الإعلامي الذي طالما هيمن على تمثيل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في وسائل الإعلام الدولية التقليدية، فمن خلال الاستخدام الإستراتيجي للمنصات الرقمية، وباتت الرواية الفلسطينية تصل مباشرة إلى الجمهور العالمي دون المرور عبر قنوات تحريرية خاضعة لاعتبارات سياسية أو أيديولوجية، وقد مكّن هذا التمثيل الرقمي الفلسطينيين من توثيق الانتهاكات، ونقل شهادات حية، وبناء خطاب حقوقي إنساني يستند إلى الوقائع الميدانية، ما ساهم في تشكيل تيارات تضامنية عالمية واسعة مع القضية الفلسطينية وفرض وجود سرد بديل يؤثر في الرأي العام العالمي.

وقد أدّى هذا الانخراط الرقمي إلى تعزيز الضغط الحقوقي والسياسي على المؤسسات الدولية، ومنظمات حقوق الإنسان، وصنّاع القرار، من خلال تحويل المحتوى الرقمي إلى أداة تعبئة عالمية، تتجاوز الحدود الجغرافية واللغوية، كما ساهم في إعادة تشكيل الرأي العام الدولي، ولاسيما بين الأجيال الشابة، التي تعتمد بدرجة متزايدة على الفضاء الرقمي كمصدر رئيس للمعلومات.

وفي هذا السياق، لم تعد الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية حكرًا على الفاعلين الرسميين؛ بل اتسعت لتشمل نشطاء رقميين، وصحافيين، وأكاديميين، ومؤسسات مجتمع مدني، بوصفهم فاعلين دبلوماسيين غير رسميين، يمارسون أدوارًا تتقاطع مع مفاهيم الدبلوماسية الشعبية والدبلوماسية العامة، ويعيدون تعريف مفهوم التمثيل الفلسطيني في الساحة الدولية.

في ضوء الإطارين النظري والقانوني للدبلوماسية الرقمية، يكتسب الانتقال إلى دراسة تطبيقاتها العملية في الحالة الفلسطينية أهمية خاصة، نظرًا لخصوصية السياق القائم على الاحتلال وغياب السيادة، فقد شكّلت الحملات الرقمية الفلسطينية أحد أبرز تجليات المقاومة الناعمة، حيث جرى توظيف الفضاء الرقمي لنقل الرواية الفلسطينية، وتدويل الانتهاكات، وممارسة الضغط الحقوقي والإنساني خارج القنوات الدبلوماسية التقليدية.

ويعرض هذا الجزء نماذج مختارة من هذه الحملات بوصفها تطبيقات عملية للدبلوماسية الرقمية، تعكس تنوّع الفاعلين والأدوات والخطابات، وقدرتها على إعادة تعريف أنماط التأثير السياسي في النظام الدولي المعاصر.

أولًا: الحملة الوطنية والدولية لمناصرة قرية الشباب

تمثّل الحملة الوطنية والدولية لمناصرة قرية الشباب نموذجًا تطبيقيًا للدبلوماسية الرقمية الحقوقية والمدنية، حيث جرى توظيف الفضاء الرقمي كأداة ضغط قانوني ورمزي لحماية فضاء مدني شبابي مهدَّد في سياق الاحتلال.[19] وقد اعتمدت الحملة على نقل الانتهاكات من إطارها المحلي إلى المجال الدولي عبر خطاب حقوقي يستند إلى قواعد القانون الدولي الإنساني، ولاسيما مبدأ حماية الأعيان المدنية وحرية الوصول والحركة. ويكشف هذا النموذج عن قدرة الفاعلين غير الرسميين على ممارسة دور دبلوماسي وقائي، يرفع الكلفة السياسية للاعتداءات من خلال تعبئة الرأي العام الوطني والدولي، بما ينسجم مع مفاهيم الدبلوماسية العامة الرقمية والقوة الناعمة.[20] حيث انطلقت مؤخرًا حملة "عيون على قرية الشباب" بداية العام 2026 كمبادرة شبابية ودولية لنصرة قرية الشباب الفلسطينية في مواجهة الاعتداءات المتكررة التي يتعرض لها هذا الفضاء الشبابي، وقد تم الإعلان عن الحملة بوساطة المنصات الرقمية، حيث

[19] Manor, I. The digitalization of public diplomacy. Palgrave Macmillan. (2019).

[20] Nye, J. S. Soft power: The means to success in world politics. PublicAffairs. (2004).

استخدم منظموها وناشطون وسام (هاشتاغ) ومنشورات وصور وفيديوهات لفضح منع الوصول إلى القرية واحتلال مساحتها وتضييق حرية الشباب في الحفاظ على هذا الفضاء.

وتعكس الحملة تحولًا مهمًا في إستراتيجية الفعل الفلسطيني الرقمي، حيث جرى توظيف الفضاء الرقمي كأداة ضغط سياسي ورمزي، يهدف إلى نقل الانتهاكات المحلية إلى سياق عالمي عام، وتحفيز التضامن الدولي مع صمود الشباب الفلسطيني في أرضهم، وقد استخدمت منصات رقمية مثل صفحات منتدى شارك الشبابي لنشر مقاطع وصور فيديو ومناشدات محلية ودولية لإزالة العوائق المادية والبوابات أمام الشباب وتمكينهم من الوصول إلى القرية.

ولا شك أن الحملة قد لاقت تفاعلًا واضحًا وملموسًا من أفراد المجتمع الفلسطيني الرقمي كافة؛ ما ساهم لاحقًا في الضغط على الاحتلال وفتح بوابة "طريق الأمل" وهو ما يشكل نموذجًا واضحًا للدبلوماسية الرقمية الفلسطينية في المقاومة الناعمة.

ثانيًا: حملة شارك شعبك لمساعدة النازحين في غزة (2008– حتى اليوم)

تُعد حملة شارك شعبك مثالًا متقدمًا للدبلوماسية الرقمية الإنسانية الممتدة، "إذ انطلقت في العام 2008 واستمرّت عبر مختلف الحروب والأزمات الإنسانية في قطاع غزة. وقد دمجت الحملة بين الفعل الإغاثي الميداني والمناصرة الرقمية من خلال توظيف السرديات الإنسانية والتوثيق البصري المباشر لنقل معاناة النازحين إلى الرأي العام الدولي. وأسهم هذا النهج في إعادة تأطير القضية الفلسطينية ضمن خطاب حقوق إنسان وكرامة إنسانية، بما يعكس تحوّل الدبلوماسية الرقمية من استجابة ظرفية إلى ممارسة مستدامة تُراكم الأثر الأخلاقي والسياسي على المدى الطويل".[21]

كما أبرزت الحملة قدرة الفاعلين غير الرسميين من الناشطين، صحفيين، ومنظمات مجتمع مدني على ممارسة دور دبلوماسي رقمي إنساني، يساهم في حماية المدنيين وإيصال رسائل حقوقية عالمية دون الاعتماد على القنوات الرسمية التقليدية، وتوضح الحملة كيف يمكن للدبلوماسية الرقمية أن تتحول إلى ضغط متعددة المستويات، تجمع بين الرصد الميداني والتوثيق الرقمي والتعبئة الدولية، بما يعزز من قدرة الفاعلين الفلسطينيين على تغيير الخطاب الدولي وبناء رواية إنسانية مستدامة.

[21] Cull, N. J. The long road to public diplomacy 2.0. International Studies Review, 15(1), 123 139. (2013). https://doi.org/10.1111/misr.12026.

ثالثًا: حملة# / #SaveSheikhJarrah أنقذوا_ حي_ الشيخ_ جراح

شكّلت حملة #SaveSheikhJarrah نموذجًا بارزًا للدبلوماسية الرقمية الحقوقية المرتبطة بمناهضة التهجير القسري، حيث نجحت في تحويل قضية محلية تتعلق بحي فلسطيني مهدد بالإخلاء إلى قضية رأي عام عالمي. وقد استندت الحملة إلى أدوات الوسم الرقمي والسرد القصصي المباشر، ما أسهم في تفكيك الرواية السائدة ونقل النزاع إلى إطار قانوني حقوقي يستند إلى قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان. ويبرز هذا النموذج قدرة الفضاء الرقمي على تجاوز القيود الجغرافية، وإعادة توزيع القوة الرمزية في الصراعات غير المتكافئة.

رابعًا: حملة #GazaUnderAttack والحملات الرقمية المتزامنة مع الحروب.

تجسّد حملة #GazaUnderAttack وما تفرّع عنها من وسوم رقمية نموذجًا لدبلوماسية الطوارئ الرقمية، التي تتبلور في سياق الحروب والاعتداءات الواسعة. وقد أدّت هذه الحملات دورًا مركزيًا في التوثيق الفوري للانتهاكات، ونقل صور الضحايا والدمار إلى الرأي العام الدولي، بما ولّد ضغطًا أخلاقيًا وسياسيًا على الحكومات والمؤسسات الدولية. ويكشف هذا النموذج عن دور الدبلوماسية الرقمية في إدارة الأزمات، ومنافسة السرديات الرسمية، على الرغم مما يواجه من تحديات تتعلق بالرقابة والتحيز الخوارزمي.

خامسًا: Visualizing Palestine كنموذج للدبلوماسية الرقمية المعرفية.

تمثّل مبادرة Visualizing Palestine نموذجًا للدبلوماسية الرقمية المعرفية، حيث جرى توظيف البيانات والإنفو غراف لتفكيك السردية الإسرائيلية السائدة، وتقديم القضية الفلسطينية بلغة رقمية تستند إلى الوقائع والأرقام. وقد أسهم هذا الأسلوب في مخاطبة النخب الأكاديمية والإعلامية وصنّاع القرار، وتحويل المعرفة إلى أداة دبلوماسية ناعمة قادرة على التأثير في الإدراك الجمعي الدولي، ويعكس هذا النموذج انتقال الدبلوماسية الرقمية من الخطاب العاطفي إلى الخطاب المعرفي المؤسس على الأدلة.

سادسًا: We Are Not Numbers كنموذج للدبلوماسية السردية الإنسانية.

تُعد مبادرة We Are Not Numbers نموذجًا للدبلوماسية الرقمية السردية، حيث ركّزت على تمكين الشباب الفلسطيني من مخاطبة الرأي العام الغربي عبر قصص إنسانية مكتوبة باللغة الإنجليزية. وقد أسهم هذا النمط من السرد في كسر اختزال الفلسطيني في الأرقام والإحصاءات، وإعادة أنسنة الصراع من

خلال أصوات فردية مباشرة. ويكشف هذا النموذج عن فاعلية الدبلوماسية السردية في بناء التعاطف السياسي والأخلاقي، بوصفه أحد مرتكزات القوة الناعمة.[22]

سابعًا: حملة المقاطعة– BDS الشق الرقمي

يشكّل الشق الرقمي لحملة المقاطعة BDS نموذجًا للدبلوماسية الرقمية الضاغطة العابرة للحدود، حيث جرى توظيف المنصات الرقمية لتعبئة الرأي العام العالمي، وتحويل الخطاب التضامني إلى سلوك اقتصادي وثقافي ضاغط. وقد مكّنت الأدوات الرقمية الحملة من بناء شبكات مجتمع مدني دولية، وممارسة ضغط غير مباشر على الحكومات والشركات والمؤسسات الأكاديمية. ويعكس هذا النموذج انتقال الدبلوماسية الرقمية من التأثير الرمزي إلى التأثير السلوكي.

ثامنًا: حملة أهبد 194 كنموذج للدبلوماسية الرقمية الشبابية الثقافية

تمثّل حملة أهبد 194 نموذجًا معاصرًا للدبلوماسية الرقمية الشبابية ذات الطابع الثقافي الاحتجاجي، حيث تقوم أساسًا على تجنيد شبّان وشابّات يتحدثون لغات متعددة للتفاعل المباشر مع الجمهور الرقمي الدولي، من خلال تفنيد الرواية الإسرائيلية والرد المنهجي على التعليقات والمضامين المعادية للقضية الفلسطينية في الفضاء الإلكتروني. وتعتمد الحملة على أدوات الفيديو القصير، والسخرية السياسية، واللغة الشعبية الميسّرة، بما يسمح لها باختراق دوائر رقمية واسعة، ولاسيما بين فئات الشباب، وتحويل منصات التواصل الاجتماعي إلى ساحة نقاش ومواجهة سردية مباشرة. وعلى الرغم من طابعها غير الرسمي، تؤدي هذه الحملة وظيفة دبلوماسية واضحة عبر كسر احتكار الخطاب النخبوي، وإعادة تعريف أدوات المقاومة الناعمة من خلال الفعل التفاعلي الآني ومتعدد اللغات. ويكشف هذا النموذج عن اتساع مفهوم الدبلوماسية الرقمية ليشمل أنماطًا شبابية تشاركية تتجاوز الأطر التقليدية للعمل الدبلوماسي، وتؤكد دور الفاعلين غير الدوليين في إدارة الصراع السردي على المستوى الدولي.

22. Nye, J. S. Soft power: The means to success in world politics. PublicAffairs. (2004).

الفرع الثاني

التحديات والقيود العملية للدبلوماسية الرقمية الفلسطينية

على الرغم من الزخم التفاعلي الذي تحققه الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية، فإنها تواجه قيودًا بنيوية واضحة عند مقارنتها بالنموذج الإسرائيلي الذي يعتمد على التفوق الكمي والمؤسسي المنظم، فبينما تدير إسرائيل ما يقارب (800) ثمانمائة حساب رسمي رقمي بأكثر من 50 خمسين لغة ويعمل في إدارتها قرابة مائتين وخمسين (250) دبلوماسيًا وخبيرًا رقميًا بقاعدة متابعة تقدر بحوالي (10) عشرة ملايين مستخدم،[23] ويظل التمثيل الرقمي الفلسطيني الرسمي محدودًا بعدد لا يتجاوز عشرات الحسابات النشطة، وبنطاق لغوي يقتصر في الغالب على العربية والإنجليزية، ويضاف إلى ذلك محدودية الموارد المالية؛ حيث تشير التقديرات إلى أن الإنفاق الإسرائيلي على الدبلوماسية الرقمية والدعاية الإلكترونية يفوق نظيره الفلسطيني بعشرات الأضعاف؛ ما يعكس القدرة على إنتاج المحتوى الممول، واستهداف الجمهور وتحليل البيانات كما تواجه الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية قيودًا تقنية وقانونية إضافية، وأبرزها سياسات تقييد وحذف الحسابات، وحذف المحتوى على المنصات الرقمية، حيث تظهر تقارير حقوقية أن نسبة المحتوى الفلسطيني المقيد أو المحذوف خلال فترات التصعيد تفوق بكثير المحتوى الإسرائيلي، فضلًا عن السيطرة الإسرائيلية على البنية التحتية للاتصال، وعلى الرغم من ذلك- وخصوصًا في أوقات الأزمات- يوضح أن المحتوى الفلسطيني يحقق نسب انتشار عضوي مرتفعة، إذ ظهرت تحليلات لمنصات مثل تيك توك و X أن المحتوى المتعاطف مع فلسطين يتفوق أحيانًا بعدة أضعاف من حيث عدد المشاركات والمشاهدات مقارنة بالمحتوى الإسرائيلي.

على الرغم من الأثر المتزايد للدبلوماسية الرقمية الفلسطينية، إلا أنها تواجه تحديات بنيوية وقانونية معقّدة، أبرزها الرقابة الرقمية، وحذف المحتوى، والتحيز الخوارزمي الذي تمارسه منصات التواصل الاجتماعي، سواء أكان بصورة مباشرة أم غير مباشرة؛ حيث تُسجَّل حالات متكررة من تقييد المحتوى الفلسطيني، أو تصنيفه كمحتوى "مخالف للمعايير"، في ظل غياب آليات شفافة وعادلة للطعن أو المساءلة، كما تواجه هذه الممارسة محدودية واضحة في الحماية القانونية الدولية للفضاء الرقمي الفلسطيني، في ظل غياب إطار دولي ملزم ينظم حقوق الشعوب الواقعة تحت الاحتلال في الفضاء الإلكتروني، أو يحدّد مسؤوليات الشركات التكنولوجية الكبرى تجاه المحتوى الحقوقي والسياسي، ويُضاف

23. Curiel, O.The Covid-19 crisis and the rise of digital diplomacy. (2020).

إلى ذلك التفاوت الكبير في الموارد التقنية، والقدرات المؤسسية، مقارنة بالطرف المقابل، ما يحدّ من استدامة الفعل الدبلوماسي الرقمي الفلسطيني على المدى الطويل.

وتثير هذه التحديات تساؤلات جوهرية حول مستقبل الدبلوماسية الرقمية بوصفها أداة مقاومة ناعمة، وحول الحاجة إلى تطوير إستراتيجيات قانونية ودبلوماسية مكمّلة، تسعى إلى تدويل مسألة الحقوق الرقمية الفلسطينية، وفرض معايير مساءلة على الفاعلين التكنولوجيين الدوليين.

خلاصة المبحث الثاني

يُظهر هذا المبحث أن الدبلوماسية الرقمية تمثل في الحالة الفلسطينية أكثر من مجرد أداة تواصل حديثة، حيث تشكّل فضاءً نضاليًا بديلًا يُعاد فيه تعريف المقاومة، والتمثيل، والتأثير السياسي، ضمن إطار سلمي يستند إلى القانون الدولي. غير أن فاعلية هذه الأداة تظل رهينة بقدرة الفاعلين الفلسطينيين على مواجهة التحديات القانونية والتقنية القائمة، وبمدى تطور الإطار الدولي المنظّم للفضاء الرقمي بما يكفل العدالة، والمساواة، وحماية الرواية الفلسطينية.

الخاتمة

خلص هذا البحث إلى أن الدبلوماسية الرقمية لم تعد مجرد أداة تقنية مساندة للعمل الدبلوماسي التقليدي؛ بل أضحت مكوّنًا بنيويًا في الدبلوماسية المعاصرة، أعاد تشكيل أنماط التأثير السياسي، ووسّع نطاق الفاعلين، وغيّر من طبيعة الصراع في العلاقات الدولية فقد أسهم تطور الفضاء الرقمي– مقرونًا بتطبيقات الذكاء الاصطناعي– في نقل الدبلوماسية من فضاء النخب المغلقة إلى فضاء عام مفتوح، تتقاطع فيه السياسة مع الإعلام، والقانون مع التكنولوجيا، وتتشابك فيه أدوات القوة الناعمة مع آليات التأثير المباشر في الرأي العام العالمي.

وفي هذا السياق، تبيّن أن الدبلوماسية الرقمية في الحالة الفلسطينية تمثل نموذجًا متقدمًا للمقاومة الناعمة، فرضته ظروف غياب السيادة، واستمرار الاحتلال، واختلال ميزان القوة التقليدية فقد مكّن الفضاء الرقمي الفلسطينيين الرسميين وغير الرسميين من تجاوز القيود المفروضة على العمل الدبلوماسي التقليدي، ونقل الرواية الفلسطينية مباشرة إلى الرأي العام الدولي، وتوثيق الانتهاكات، وبناء خطاب حقوقي إنساني يستند إلى مبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان؛ وبذلك تحولت الدبلوماسية الرقمية إلى ساحة نضالية رمزية، يُعاد فيها تعريف الصراع خارج منطق القوة الصلبة، وبعيدًا عن احتكار التمثيل الرسمي.

وأظهر البحث أن فاعلية الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية تظل مرهونة بجملة من المحددات القانونية والسياسية، في مقدمتها غياب إطار دولي ملزم ينظم الممارسة الدبلوماسية الرقمية، ويحدد حدود المسؤولية الدولية عن الخطاب الرقمي، ويكفل حماية حرية التعبير في الفضاء الإلكتروني، لاسيما للشعوب الواقعة تحت الاحتلال.

كما أن استمرار التحيز الخوارزمي وحذف المحتوى، والرقابة الرقمية التي تمارسها المنصات الكبرى، يفرغ في كثير من الأحيان هذا الفضاء من حياده المفترض، ويحدّ من قدرته على تحقيق العدالة السردية.

وقد بيّن البحث أن التحوّلات القانونية التي أفرزتها الدبلوماسية الرقمية ولاسيما فيما يتعلق بإعادة تعريف السيادة في الفضاء الرقمي، ومسؤولية الدول والفاعلين غير الدوليين ما تزال في طور التشكل، وأن القانون الدولي القائم لم يواكب بعد هذه التحولات بصورة كافية؛ وهو ما يضع الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية أمام مفارقة أساسية: فهي أداة تأثير فاعلة من الناحية العملية، لكنها تفتقر إلى حماية قانونية دولية صلبة تضمن استدامتها، وتمنع تحويلها إلى مجال خاضع للانتقائية السياسية أو الهيمنة التكنولوجية.

وعليه، يخلص البحث إلى أن الدبلوماسية الرقمية، بوصفها أداة للمقاومة الناعمة الفلسطينية، لا ينبغي النظر إليها بوصفها بديلًا عن الدبلوماسية التقليدية؛ بل مكمّلًا إستراتيجيًا لها، يتطلب بناء رؤية وطنية شاملة، واستثمارًا قانونيًا ودبلوماسيًا منظمًا، يهدف إلى تدويل قضية الحقوق الرقمية الفلسطينية، والمطالبة بإطار دولي عادل ينظم الفضاء الرقمي على أسس المساواة، وعدم التمييز، وحماية السرديات المشروعة للشعوب الخاضعة للاحتلال.

وفي ضوء ذلك، فإن مستقبل الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية يظل مرتبطًا بقدرتها على الانتقال من الفعل التفاعلي الآني إلى مشروع دبلوماسي قانوني مستدام يُعيد صياغة أدوات المقاومة السلمية، ويُسهم في إعادة التوازن الرمزي في معركة الرواية ضمن نظام دولي يشهد تحولات عميقة في مفاهيم القوة والسيادة والشرعية.

أولا: النتائج

خَلُص البحث، في ضوء ما سبق إلى عديد من النتائج العلمية ذات الطابع التحليلي، يمكن إجمالها على النحو الآتي:

1. أسهم الذكاء الاصطناعي في إعادة تشكيل أدوات العمل الدبلوماسي المعاصر، من خلال نقله الدبلوماسية من نمطها الاتصالي التقليدي إلى نمط رقمي قائم على تحليل البيانات الضخمة، واستشراف اتجاهات الرأي العام، وصياغة الخطاب السياسي والدبلوماسي بصورة أكثر سرعة ودقة وقد أدى ذلك إلى توسيع نطاق التأثير الدبلوماسي، وفي الوقت ذاته إلى تعقيد مسألة الشفافية والمساءلة، في ظل اعتماد متزايد على الخوارزميات في إنتاج الرسائل وتوجيهها.
2. تشكل الدبلوماسية الرقمية امتدادًا مشروعًا ومتطورًا للدبلوماسية العامة، لكنها لا تقتصر على تحديث أدوات التواصل؛ بل تمثل تحولًا بنيويًا في طبيعة الفعل الدبلوماسي ذاته، من حيث الفاعلين ووسائل التأثير، فقد أتاح الفضاء الرقمي انخراط فاعلين غير رسميين في العمل الدبلوماسي، وأسهم في كسر الاحتكار الرسمي للمعلومة، بما يعزز التعددية في الخطاب، ويعيد تعريف العلاقة بين الدولة والجمهور في المجال الدولي.
3. تُعدّ الحالة الفلسطينية نموذجًا فريدًا للدبلوماسية الرقمية بوصفها أداة للمقاومة الناعمة، فرضته ظروف غياب السيادة، واستمرار الاحتلال، واختلال ميزان القوة التقليدية فقد مكّنت الدبلوماسية الرقمية الفلسطينيين من تجاوز القيود المفروضة على العمل الدبلوماسي الرسمي، ونقل الرواية

الفلسطينية إلى الرأي العام العالمي، وتوثيق الانتهاكات، وبناء خطاب حقوقي إنساني يستند إلى قواعد القانون الدولي وحقوق الإنسان، ما أعاد الاعتبار لأدوات النضال السلمي في الفضاء الرقمي.

4. أظهر البحث وجود فجوة قانونية دولية واضحة في تنظيم الدبلوماسية الرقمية، سواء أكان من حيث تحديد حدود السيادة في الفضاء الرقمي أم من حيث مساءلة الدول والمنصات الرقمية عن الممارسات التمييزية، مثل الرقابة الانتقائية أو التحيز الخوارزمي وهو ما يحدّ من فاعلية الدبلوماسية الرقمية لاسيما في السياقات التي تشهد نزاعات أو احتلالًا.
5. تبيّن أن فاعلية الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية تبقى مرهونة بعوامل خارجية وداخلية، تشمل تطور الإطار القانوني الدولي الناظم للفضاء الرقمي، وقدرة الفاعلين الفلسطينيين على بناء إستراتيجيات رقمية منسّقة ومستدامة، وعدم الاكتفاء بالفعل التفاعلي الآني، بما يضمن استمرارية التأثير وتحويله إلى ضغط سياسي وحقوقي ملموس.

ثانياً: التوصيات

في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث، ولهدف تعزيز فاعلية الدبلوماسية الرقمية وضمان انسجامها مع مبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان، يوصي الباحث بما يلي:

1. الدعوة إلى تطوير قواعد دولية ناظمة للدبلوماسية الرقمية، من خلال العمل على بلورة إطار قانوني دولي يحدد حدود الممارسة الدبلوماسية في الفضاء الرقمي، ويوازن بين مبدأ السيادة وعدم التدخل من جهة، وحرية التعبير وتداول المعلومات من جهة أخرى، ويشمل ذلك وضع معايير واضحة لمسؤولية الدول عن محتواها الدبلوماسي الرقمي، وتنظيم دور المنصات الرقمية الكبرى بما يمنع التمييز والتحيز الخوارزمي.
2. تعزيز القدرات القانونية والمؤسسية الفلسطينية في المجال الرقمي، عبر بناء وحدات متخصصة في الدبلوماسية الرقمية داخل المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية، وتطوير الخبرات القانونية والتقنية القادرة على توثيق الانتهاكات الرقمية، ومتابعتها أمام الآليات الدولية ذات الصلة، بما يسهم في تحويل الفعل الرقمي من نشاط فردي إلى إستراتيجية مؤسسية مستدامة.
3. إدماج الذكاء الاصطناعي ضمن إستراتيجيات دبلوماسية فلسطينية أخلاقية وشفافة، تقوم على احترام مبادئ حقوق الإنسان والشفافية وعدم التضليل، مع اعتماد ضوابط واضحة لاستخدام الخوارزميات في تحليل البيانات وصياغة الخطاب الدبلوماسي، بما يضمن تعزيز التأثير دون المساس بالمشروعية القانونية أو الأخلاقية.

4. تدويل مسألة الحقوق الرقمية للشعب الفلسطيني، من خلال إدراجها ضمن أجندات المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، والمطالبة بوصف الانتهاكات الرقمية جزءًا لا يتجزأ من منظومة الانتهاكات المرتبطة بالاحتلال، بما يستوجب حماية خاصة للفضاء الرقمي الفلسطيني.
5. تعزيز الشراكات بين الفاعلين الرسميين وغير الرسميين في الدبلوماسية الرقمية، بما يضمن تنسيق الجهود بين المؤسسات الرسمية، ومنظمات المجتمع المدني، والباحثين والإعلاميين والمؤثرين الرقميين، ضمن رؤية وطنية جامعة، تسهم في توحيد الخطاب، وتعظيم الأثر الدولي للرواية الفلسطينية.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: الدوريات

1. نهلة عساف عيسى، "الدبلوماسية الرقمية في خدمة سياسات الهيمنة!: تغريدات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب نموذجاً"، مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية، دمشق، مج38، ع1، 2022.
2. طلال راشد سالم جمعان الحارثي، ومحمد سديد، ومحمد سالم الشرقاوي، "الدبلوماسية من التقليدية إلى الرقمية"، المجلة العربية للنشر العلمي، ع15، 2020.
3. محمد إبراهيم محمد أحمد، وأبو دينار، أحمد محمود ضو، "الذكاء الاصطناعي والدبلوماسية: تحول جذري في العلاقات الدولية"، مجلة الحق للعلوم الشرعية والقانونية، مج12، ع2، 2025.
4. جمال علي خليل الدهشان، "دور الذكاء الاصطناعي في مواجهة جائحة كورونا والتعايش معها"، المجلة التربوية، جامعة سوهاج، مصر، ج76، 2020.
5. سامية كرليفة، "وظائف الدبلوماسية الرقمية في ظل أحكام القانون الدولي والتحديات الراهنة"، مجلة دراسات البصرة، البصرة، 2022.

ثانيًا:المراجع الأجنبية

1. Bjola, C., & Holmes, M., Digital Diplomacy: Theory and Practice, Routledge, 2015.
2. Cull, N. J., "The Long Road to Public Diplomacy 2.0," International Studies Review, Vol. 15, No. 1, 2013.
3. Manor, I., The Digitalization of Public Diplomacy, Palgrave Macmillan, 2019.
4. Nye, J. S., Soft Power: The Means to Success in World Politics, PublicAffairs, 2004.
5. Pamment, J., British Public Diplomacy and Soft Power, Palgrave Macmillan, 2016.
6. United Nations, Charter of the United Nations, United Nations, 1945.
7. United Nations General Assembly, Declaration on the Granting of Independence to Colonial Countries and Peoples, 1960.
8. United Nations General Assembly, Declaration on Principles of International Law Concerning Friendly Relations and Cooperation among States, 1970.
9. United Nations General Assembly, Definition of Aggression, 1974.
10. United Nations General Assembly, The Right of the Palestinian People to Self-Determination (Resolution 67/19), 2012.
11. United Nations Human Rights Council, The Promotion, Protection and Enjoyment of Human Rights on the Internet (A/HRC/20/L.13), 2012.
12. United Nations Human Rights Council, Report of the Special Rapporteur on the Promotion and Protection of the Right to Freedom of Opinion and Expression (A/HRC/38/35), 2018.
13. International Court of Justice, Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory (Advisory Opinion), 2004.
14. Issa, Nahla Assaf, "Digital Diplomacy in the Service of Hegemonic Policies: The Tweets of U.S. President Donald Trump as a Model", Damascus University Journal for Arts and Humanities, Vol. 38, No. 1, 2022.

15. Al-Harthi, Talal Rashid Salem Jumaan, Mohammed Sdeed, and Mohammed Salem Al-Sharqawi, "Diplomacy from Traditional to Digital", Arab Journal for Scientific Publishing, No. 15, 2020.
16. Ahmed, Mohammed Ibrahim Mohammed, and Ahmed Mahmoud Dho Abu Dinar, "Artificial Intelligence and Diplomacy: A Radical Transformation in International Relations", Al-Haq Journal for Sharia and Legal Sciences, Vol. 12, No. 2, 2025.
17. Al-Dahshan, Jamal Ali Khalil, "The Role of Artificial Intelligence in Confronting the Coronavirus Pandemic and Coexisting with It", Educational Journal, Sohag University, No. 76, 2020.
18. Khalifa, Samia, "Functions of Digital Diplomacy under International Law and Contemporary Challenges", Basra Studies Journal, 2022.
19. International Law Commission, Draft Articles on Responsibility of States for Internationally Wrongful Acts, United Nations, 2001.
20. International Telecommunication Union, Global Cybersecurity Agenda, ITU, 2020.
21. United Nations, Vienna Convention on Diplomatic Relations, United Nations Treaty Series, 1961.
22. United Nations Human Rights Council, Report on the Promotion, Protection and Enjoyment of Human Rights on the Internet, United Nations, 2016.
23. Curiel, O., "The Covid-19 Crisis and the Rise of Digital Diplomacy", Arena Journal, 2020.

This work is licensed under a

Creative Commons Attribution NonCommercial 4.0

International license.